Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 273 أكتوبر 2005 - شعبان-رمضان 1426

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

انطلاقة جديدة في عالم المعارضة غير المحكوم بالقوانين الخليفية

دخل الوضع البحريني حالة جديدة في اثر فرض العائلة الخليفية قانون الجمعيات السيء الصيت الذي قضى على ما تبقى من مساحة للمعارضة. هذه الحالة، برغم مرارتها الناجمة عن حالة الانقسام التي شهدتها الجمعيات السياسية وخصوصا جمعية الوفاق الوطني الاسلامية، تحمل شيئا من الأمل بتصاعد المقاومة المدنية للنظام الاستبدادي الذي تمادى في ديكتاتوريته وشموليته. ويتجه الوضع الآن نحو استقطاب أوضح عما كان الوضع عليه في السنوات الخمس الماضية، بعد ان حسمت العناصر الاساسية في المعارضة موقفها لصالح المقاومة خارج الاطر الرسمية، وأنهت بذلك حقبة مزعجة من التلكؤ والتأرجح في المواقف والسياسات، وأسست لمرحلة أكثر صراحة في التعاطي مع المشروع التخريبي الذي فرضه الشيخ حمد على البلاد، والذي اقتنع البعض بجديته، بينما رفضته قطاعات واسعة رفضت الانخراط في ذلك المشروع المتخلف. لا شك ان قطاعا من المعارضة قد تم تحييده عبر الاساليب المتعددة التي مارسته العائلة الخليفية، ومنها الاستغلال البشع لامكانات الدولة وسياسة شراء المواقف، فالتحق بمشروع "المسايرة"، وهذه خسارة كبيرة للقوى المعارضة. ولكنها في الوقت نفسه ساهمت في تقوية عزيمة العناصر الرافضة للمشروع الخليفي برمته، وجعلتها في حل من الالتزامات مع تيار المسايرة، فأصبحت أقدر على اتخاذ الموقف وصناعة القرار وتدشين الفعاليات المعارضة للحكم الخليفي الاستبدادي من اوسع الابواب. ورب ضارة نافعة، كما يقال. وما تحقق في الفترة الاخيرة ينسجم مع الدعوات المتكررة التي أطلقت منذ فبراير 2002 للمفاصلة مع الحكم الخليفي، ومواجهته بالوسائل السلمية على كافة الاصعدة، وفي جميع الساحات المحلية والدولية، انطلاقا من المشاعر الانسانية الرافضة للاستبداد و الظلم، والتعليمات الاسلامية الداعية لمواجهة الظلم وعدم مسايرته.

فما جرى في الاسابيع الاخيرة يمكن اعتباره من أبشع اشكال الظلم والاستبداد ومصادرة الارادة الشعبية. فقد جاء قانون الجمعيات الذي هندسته العائلة الخليفية وأمرت مجالسها بالموافقة عليه بدون معارضة، ليؤكد عدم امكان الموءامة بين عقلية الحكم ومباديء الحرية والديمقراطية. وقد وقعت الجمعيات السياسية في فخ النظام، لان القائمين عليها وضعوا كل بيضهم في السلة الجمعياتية، فاصبح من الصعب عليهم التخلي عن الجمعيات لصالح المعارضة. وفيما كان القائمون على الجمعيات مشغولين باعادة صياغة خطابهم لمسايرة السياسات الخليفية، أصدرت العائلة الخليفية قرار التطبيع مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، بدون ان يكون لأهل البحرين دور في مناقشة القرار او صياغته. وحتى المجالس التي شكلتها العائلة الخليفية، مثل مجلسي الشورى والنواب، لم يسمح لها بمناقشة القرار او ابداء وجهة النظر قبل صدوره. ومنعت وسائل الاعلام الرسمية من مناقشة هذا القرار الخطير الذي يصادر عقودا من النضال الوطني الرافض للاحتلال. هذه المصادرة للموقف الشعبي وحرمان المواطنين من مناقشة القرارات والقوانين التي ترتبط بحياتهم بشكل وثيق، اصبحت من اهم سمات مشروع الشيخ حمد الذي قنن الاستبداد، بعد ان كان يمارس بارادات فردية لرئيس الوزراء وعصابته. وجاء الغاء ندوة الامانة العامة للمؤتمر الدستوري التي كان من المقرر عقدها بنادي العروبة في الاسبوع الثالث من الشهر الماضي، ليؤكد التوجه العام للعائلة الخليفية للاستمرار في سياسات القمع القديمة ولكن بأساليب جديدة توفرها القوانين التي فرضتها على البلاد بشكل تعسفي.

التتمة صفحة (8)

* قدم كل من والإستاذ عبد الوهاب حسين ، ونائب رئيس الوفاق الإستاذ حسن المشيمع ، والإداري الدكتور عبدالجليل السنقيس والدكتور سعيد الشهابي ، إستقالاتهم من جمعية الوفاق بعد ان بات من الواضح عزمها على التسجيل ضمن قانون الجمعيات الذي يكرس الإستبداد والظلم تحت مظله النظام . وقد عبروا عن سبب إستقالتهم في بيانات منفصله .

* اجرى الشيخ حمد تعديلات وزارية محدودة كرس فيها سلطة ومراكز افراد العائلة الخليفية ، حيث إرتفع عددهم إلى 11 وزيرا، و6 سنة و5 شيعة وهي نسبة لم تكن موجودة قبل المشروع التخريبي. وتأتي هذه الخطوة لتعكس إستمرار الشيخ حمد في مشروعه الإستبدادي عبر القوانين الجائرة لتكبيل الشعب ، وإطلاق حرية النهب والسرقة لإفراد العائلة الخليفية من خلال إستغلال مناصبهم العليا .

* وصف البعض أن التغيير الذي طال وزير التعذيب الجلاد عبدالعزيز عطية الله آل خليفة ، في التشكيلة الوزارية الجديدة وتعيينه مستشارا أمنيا لزعيم الحقبة السوداء خليفة بن سلمان آل خليفة ، هو من إنجازات اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب ، وبيانات المعارضة التي ظلت تطالب بمحاكمته وعزله من منصبه الذي عين فيه كوزير للأمن الوطني. وكانت اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب قد شاركت في مؤتمر جنيف للامم المتحدة أصدر توصيات من ضمنها ضرورة محاكمة الجلادين ، وذلك بتعديل قانون 56 الذي أصدره الشيخ حمد ليستثني الجلادين من العفو.

* عبر الشيخ حسين نجاتي عن رفضه لقانون الجمعيات ، وأعتبر من يسجل تحت مظلته نكران للتضحيات والجهود الماضية ، وقال أن التسجيل لا يحمل أي من المجال الشرعي الدافع نحو التسجيل ، ويأتي رأي النجاتي في ظل وجود آراء اخرى ترى ضرورة التسجيل حيث دعى الشيخ عيسى قاسم الوفاق وأنصارها إلى التسجيل تحت القانون وعدم حل الوفاق .

بطاقة شخصية

الشهيد الأستاذ محمد الصياح

العمر : 28 سنة
المنطقة : سترة
تاريخ الإستشهاد : 20 سبتمبر 1998
سبب الإستشهاد :-
بسبب إعتقاله في زنزانه غير صحية مملوءة بمواد خطيرة تسبب السرطان ، أدى إلى إصابته بالسرطان ، وثم إستشهاده بعد ان إنتشر المرض فيه ، وقد سقط كثير من الشهداء بسبب عدم العناية الصحية ، ومنهم الشيخ الشهيد النجاس .

مركز البحرين لحقوق الإنسان: تجربة فريدة

عام من تصاعد النشاط الشعبي والدولي بالرغم من الإغلاق الرسمي

سبتمبر 2004 - سبتمبر 2005

ان تجربة مركز البحرين لحقوق الإنسان منذ إغلاقه رسميا في 25 سبتمبر 2004، تكشف أبعادا متعددة من الأوضاع السياسية والقانونية و أوضاع حقوق الإنسان القائمة في البحرين. كما إن هذه التجربة الفريدة تقدم نموذجا لمؤسسة حقوق إنسان تقع في منطقة التجاذب بين العمل النخبوي التقليدي والعمل الشعبي، بين التثقيف والتدريب وبين الرصد وتمكين الضحايا من الدفاع عن حقوقهم، بين تمتين العلاقة مع أجهزة السلطة وبين التدافع معها، بين الحقوق المدنية والسياسية التي ينشغل بها الناشطون عادة وبين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وفوق كل ذلك بين المنع الرسمي والملاحقة القانونية وبين النشاط العملي والعلني المتصاعد.

عندما قامت السلطات بإغلاق المركز رسميا، فقد خسر المركز مقره المتواضع في منطقة العدلية، وبذلك افتقد التنظيم السكرتاري المركزي، وضعف نظام المراجعة اليومية في القضايا الفردية. كما فقد المركز الإطار القانوني الذي يسهل له التعامل مع المؤسسات الرسمية وإجراء المعاملات المالية والتنظيمية مع الجهات الأخرى. كما إن بعض الجهات الأهلية والسياسية الموالية للسلطة أو التي تخشى ضغوطها قد فضلت تجنب التعامل مع المركز. أما وسائل الإعلام المحلية الحكومية وشبه الحكومية فقد فرضت حضرا كاملا على نشاطات وبيانات المركز، وتبعتها في ذلك بعض الجرائد غير الحكومية. كما امتنعت بعض الجمعيات والنوادي من تأجير مقارها لفعاليات المركز أو دعوته رسميا للمشاركة في فعاليات تديرها، وذلك خشية التعرض لضغوط الحكومة.

وفي المقابل، فقد تحرر المركز من قانون الجمعيات لعام 1989 الذي كان يقيد حركته، وكان القانون المذكور هو الأداة التي استخدمتها الحكومة لتهديده عدة مرات ومن ثم إغلاقه، وذلك بعد قيامه بمجموعة من الندوات الجماهيرية الحاشدة والتقارير والدراسات التي تتناول قضايا التمييز والامتيازات والفقر والفساد، وتنظيمه مجموعة من الحملات الناجحة والاحتجاجات لإطلاق سراح معتقلين أو المطالبة بحقوق مجموعات متضررة. وقد كان لكل ذلك النشاط أثره الشعبي والدولي ولذلك ما أن عمدت السلطة إلى إغلاق المركز واعتقال مديره التنفيذي حتى شهدت البلاد سلسلة من الاحتجاجات الشعبية المتواصلة وحملة تضامن دولية واسعة أدت إلى إطلاق سراح مدير المركز بعد 8 أسابيع بالرغم من صدور حكم بالسجن لمدة عام وفقا لمواد أمن الدولة من قانون العقوبات.

بعد نجاح تلك الحملة وذياع صيت المركز دوليا وإقليميا، اتخذت جمعية المركز العمومية قرارا بفك الارتباط بقانون الجمعيات لعام 1989 ومواصلة النشاط برغم المنع الرسمي والتهديد بالسجن والغرامة وفقا للقانون، كما قررت الجمعية العمومية الطعن في قرار إغلاق المركز أمام القضاء البحريني بغرض اختبار فاعليته وحياده، تمهيدا لرفع القضية للجهات الدولية. وقد اثبت القضاء عدم الحيادية في مثل هذه القضايا فقد تم رفض الدعوة في المحكمة الابتدائية ثم في محكمة الاستئناف وذلك استنادا إلى مواد قانون الجمعيات المذكور، والقضية حاليا أمام محكمة التمييز. أما قانون الجمعيات نفسه فأنه قيد الإصلاح في مجلسي الشورى والنواب، ولكن ذلك يجري تحت ضغوط الحكومة التي أثبتت هيمنتها على العملية التشريعية منذ تشكيل المجلسين عام 2002.

لقد تم إغلاق المركز ولكنه واصل النشاط عمليا، ونشأت من رحمه مجموعة من الجمعيات واللجان الشعبية تستحوذ على الجزء الأهم مما يدور في البلاد من نشاط حقوقي وتحرك شعبي مطلبي. فقد تحولت لجنة العمالة الأجنبية إلى جمعية مستقلة وهي التي تستفيد الآن من المقر السابق للمركز. وتوسعت لجنة الدفاع عن المحرومين من الجنسية لتشمل شخصيات وجهات أخرى. وبادرت مجموعة من شباب المركز مع آخرين لتأسيس جمعية شباب حقوق الإنسان. كما تواصلت نشاطات لجنة ضحايا التعذيب وهي هيئة مستقلة تمثل الضحايا ساهم المركز في إنشائها قبل ثلاث سنوات.

تعرض بعض أفراده وبينهم الرئيس ونائب الرئيس للاعتداء البدني أثناء مشاركتهم في فعاليات سلمية

أما فيما يتعلق بالحملة التي أطلقها المركز في ندوة الفقر والحقوق الاقتصادية قبيل إغلاقه فقد اسهم المركز في تأسيس هيئة خاصة بالعاطلين ومتدني الأجر قادت سلسلة من الفعاليات والاحتجاجات السلمية ونجحت في شهور قليلة في وضع قضيتها في على رأس الأولويات لدى مؤسسات الدولة والمجتمع. كما قدم المركز العون للمتضررين من الإسكان حيث تم تأسيس الهيئة الأهلية للمطالبة بالسكن الملائم وهي تقوم بحملة متصاعدة من الفعاليات الاحتجاجية السلمية و واللقاءات مع جهات رسمية وأهلية.

وبسبب هذا النشاط المتصاعد تعرض المركز إلى حملة تشويه داخلية وخارجية، كما تعرض بعض أفراده وبينهم الرئيس ونائب الرئيس إلى الاعتداء البدني أثناء مشاركتهم في فعاليات سلمية، مما ادى الى ردود فعل احتجاجية واسعة في الداخل والخارج. كما تعرض نائب الرئيس هو وأفراد من عائلته إلى التهديد وتشويه السمعة عبر حملة واسعة مبرمجة عبر الرسائل البريدية والرسائل النصية، وقد تم تقديم شكوى عبر النيابة العامة دون طائل.

في المقابل فقد ازدادت مشاركات أعضاء المركز الإقليمية والدولية حيث شارك وفد من المركز في جنيف في اجتماعات كل من لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التمييز، ولجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب حيث قدم تقارير موازية للتقارير الحكومية التي تم مناقشتها وكانت قضية إغلاق المركز ومضايقة نشطاء حقوق الإنسان من ضمن المداولات. كما تم في القاهرة اختيار رئيس المركز كواحد من أربعة نشطاء تم تكريمهم على المستوى الإقليمي لهذا العام عبر البرنامج العربي لحقوق الإنسان. وشارك ممثلون عن المركز في مؤتمرات دولية وإقليمية في دول مختلفة من بينها مؤتمرات متعلقة بمنتدى المستقبل في المغرب وإيطاليا واليمن، كما بعث المركز متدربين إلى كندا وايرلندا واليمن والقاهرة للتدرب على قضايا مختلفة تتعلق بحقوق الإنسان.

وبمناسبة مرور عام واحد على الإغلاق، فان مركز البحرين لحقوق الإنسان يود أن يتوجه بالامتنان إلى التعاطف والتفاعل الشعبي الكبير الذي فاق التوقعات، والشكر إلى المنظمات والجهات الإقليمية والدولية التي قامت بدورها ولا زالت تطالب بإعادة فتح المركز وحماية نشاطاته وأفراده. وبهذه المناسبة فان المركز يتوجه إلى المسؤولين في الدولة بالمرونة والحوار بدلا من التشدد والقمع، وان الحل ليس في إغلاق منظمات حقوق الإنسان أو اختراقها أو تطويعها أو الاعتداء على الناشطين وتخويفهم، وإنما في التعاون معها في الارتقاء بأوضاع حقوق الإنسان وحماية الحريات الأساسية. وقد اثبت المركز خلال العام الماضي قدرته على الاستمرار في حمل رسالته في داخل البحرين وخارجها، فهو باق ومستمر، والقوانين والممارسات القمعية هي التي يجب أن تذهب وتتبدل.

استقالة عدد من الرموز البارزة من عضوية الوفاق
هذه هي الاسباب

عبر بعض الرموز عن سبب إستقالتهم من الوفاق من خلال بيانات قالوا فيها :-

الأستاذ عبد الوهاب حسين ، عبر في بيانه :-

" النقطة السادسة : إنني أعتقد صحة منهج المقاومة السياسية للسلطة السياسية في البحرين بهدف الإصلاح واسترداد الحقوق .. وأعتقد خطأ منهج المسايرة ، وأحمل منهج المسايرة مسؤولية تراكم الظلم والاستبداد والتخاف والإذلال لقرون ممتدة في العالمين : العربي والإسلامي (والبحرين جزء منهما) وفشل الشعوب في إحداث الإصلاحات والتطوير في أوضاعها على مدى هذه القرون ، وإدخال اليأس إلى نفوس أبنائها وقتل الروح المعنوية لديها .

وقد أثبتت التجارب التاريخية والمعاصرة : مسألتين في غاية الأهمية ينبغي الوقوف عليهما والتأمل فيهما كثيرا من قبل (كافة) المؤمنين والوطنيين الشرفاء .. والمسألتان هما:

المسألة الأولى : أن الشعوب تتجاوب أكثر وتثق في من يتبنى قضاياها الجوهرية ويعبر عنها بصدق وأمانة وقوة .. وليس مع قوى المسايرة ، فقد تجاوب الشعب الإيراني البطل مع الإمام الخميني (قدس الله سره) وتركت ثورته الإسلامية بصماتها على كافة الشعوب الإسلامية ، كما تجاوب الشعب اللبناني مع حزب الله المنصور ، والشعب الفلسطيني مع حركة الجهاد وحماس المظفرتين .. وهكذا دائما.

المسألة الثانية : خطورة انسحاب القوى الإسلامية المعتدلة من الساحة وتصدي القوى المنحرفة للمعارضة السياسية ومقاومة الأعداء ، فقد هيمنت القوى العلمانية (بمختلف أطيافها وتلاوينها) (سياسيا) على الشارع في البلاد الإسلامية وتسربت عقائدها إلى أبناء المسلمين في الأوقات التي غابت فيها القوى الإسلامية عن الساحة السياسية ومقارعة الظلم والاستبداد والتخاف ، وفي الوقت الراهن تكسب القوى الإرهابية والتكفيرية تأييد الشارع الإسلامي السني بسبب غياب القوى الإسلامية السنية المعتدلة عن ساحة المقاومة للأعداء .. وهذا يجعل جميع القوى الإسلامية والوطنية المعتدلة أمام مسؤولية تاريخية : دينية وإنسانية وقومية ووطنية.

وبناءا على ما تقدم : فإنني لن أكون جزءا من قوى المسايرة .. ومضطرا لمفارقتها (تنظيميا) وسوف أقدم استقالتي من جمعية الوفاق الوطني الإسلامية بعد أن أصبح من المحتم تسجيلها تحت قانون الجمعيات السياسية السيئ الذي يحولها (تلقائيا) إلى إحدى القوى المسايرة .. لأنها لن تعبر عني ، والإنسان الواعي إنما ينتمي إلى المؤسسة التي تعبر عنه .. ويلتزم بها (وإلا أصبح الانتماء لا قيمة له في الدين والسياسة ، ولا يختلف من مؤسسة إلى أخرى) مع التأكيد على أن ذلك لا علاقة له بالديمقراطية واحترام رأي الأغلبية "

أما الأستاذ حسن المشيمع فقد قال أن سبب إستقالته من الوفاق :-

" أما دولة القانون فلا تعتبر القانون مجرد وسيلة عمل للدولة بل أداة لتقييد سلطتها تهدف إلى حماية المواطنين والدفاع عنهم ضد تحكم واستبداد سلطات الدولة وبحسب نظرية السيادة الوطنية فإن الدولة تظل مشروعة طالما احترمت القانون المعبر عن إرادة الشعب غير أنها تتعارض مع المشروعية حيث لا تكترث بالقوانين فتتناقض مع الإرادة العامة للشعب مما يسمح للأفراد بمعارضتها ومقاومتها."

وقال " في إطار التسويق للقانون يتم الحديث عن أن عدم التسجيل يعني العمل خارج الشرعية،وهنا تجدر الإشارة إلى مقطع لأحد المحاضرين المصريين وهو يتحدث عن حركة كفاية؛ فقد اقامت تلك الحركة شرعيتها على مفهوم الحق وليس على مفهوم الترخيص الذي يتمسك به التشريع الجمعياتي وهو مفهوم منح الدولة لا مجرد اختصاص حجب الشرعية عن الجمعيات بل سيطرة فعلية وقانونية على جميع أوجه الفضاء الجمعياتي وعلى شروط حياة وموت الجمعيات.

فالدفاع عن حقوق الإنسان يتطلب أيضاً تشجيع مختلف القوى الشعبية والمجتمعية على ممارسة الحقوق التي يحجبها عنها القانون ومثل ذلك في الواقع تطوراً ثورياً من الناحية الرمزية والفكرية وخاصة بعد أن تكيفت الدولة فعلياً مع هذا الواقع بعد أن خسرت معركة شرسة في عام 1989م مع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

ويشكل موقف الأئمة (ع) رصيداً معرفياً في هذا الصدد..يقول الإمام الصادق (ع): إياكم ان يخاصم بعضكم بعضاً إلى أهل الجور.

ويقول(ع): العامل بالظلم والمعين له والراضي به كلهم شركاء ثلاثتهم.

وقال الدكتور عبدالجليل السنقيس في بيان إستقالته :-

" لانرى التسجيل في قانون العقم السياسي، وفي ذات الوقت، ننادي بعدم حل الوفاق أو الجمعيات السياسية المناضلة، بل تحولها لمؤسساتٍ ذات أطرٍ حزبية، وسوف لن نقف أمام من يرى القدرة على العمل من خلال التسجيل في القانون، ولكننا في ذات الوقت لن نقف مكتوفي الأيدي ولن نكون سلبيين، بل سنقوم بعقد التشاورات مع الأطياف الوطنية المختلفة للبحث عن صيغة توافقية تجمع وترص صفوف المعارضة من أجل العمل والنشاط الضاغط خارج إطار هذا القانون، . وسوف يكون مبدأ أي تحرك مستقبلي هو مقاطعة الإنتخابات القادمة في 2006، ما لم يتم إحداثُ تغييراتٍ مجزيةٍ ومتوافقٍ عليها تأخذ في الإعتبار الجوانب الخاصة بالسلطة التشريعية والدوائر الإنتخابية والتي تمتاز حالياً بعدم مساواتها بين المواطنين وبعدها الطائفي الذي يخدم أجندة النظام.

لن نكون جزءاً من الكيان الذي يرتأي التسجيل والإنخراط في المشروع السياسي للنظام، ونحتفظ بكامل حقنا أن نختلف مع اخوتنا الذين، على ما يبدو، قرروا المشاركة في وقتٍ مبكر، ولن نكون في أي مشروع مستقبلي يتضمن نية أو توجهاً لمواجهة أحد غير خطط النظام الرامية الى مواصلة تهميش الدور الشعبي وتغيير التركيبة السكانية وتوزيع أراضي البحرين وسواحلها على المتنفذين وغير البحرينيين، بل التفرغ للمطالبة بتحقيق المطالب الشعبية، باستخدام وسائل الضغط المختلفة، وسوف يتم التعبير عن أي توجهٍ مستقبلي، وبكل شفافيةٍ، مع القواعد الشعبية.

بينما عبر الدكتور سعيد الشهابي في بيان عن سبب استقالته بقوله:

لم تعد "الوفاق" الجمعية التي شاركنا في تأسيسها، مؤسسة قادرة على حمل أعباء النضال الوطني الذي يهدف لانهاء الاستبداد ومقارعة الظلم، والدفاع عن المظلومين، خصوصا بعد ان أصبح وجودها هو الهدف، بعد ان كان الوسيلة لتحقيق الاهداف الكبرى لشعبنا المظلوم. ويأتي التوجه للتسجيل ضمن قانون الجمعيات القمعي، المسمار الاخير في نعش روح المعارضة لدى الجمعيات التي تقبل بالانصياع لارادة العائلة الحاكمة، بدون اعتراض حقيقي. فمنذ صدور ذلك القانون السيء الذكر، انشغلت الجمعيات بمناقشة التسجيل او عدمه، ولم تتحرك لاسقاطه ابدا، تماما كما فعلت ازاء القوانين القمعية الاخرى ودستور العائلة الحاكمة المفروض بالقوة.

هذه ثوابتنا مجددا، لا نحيد عنها ولا نساوم عليها

انطلاقا من رغبتنا الدائمة بالمساهمة في الحوار الوطني وتقوية صفوف المعارضة، وتوضيح آفاقها، والحد من تأثير جهاز التشويش الخليفي، وددنا ان نطرح بعض المعالم الاساسية للمعارضة البحرينية التي سوف تتواصل، بعون الله، بدون تردد او تراجع. فمنذ ان قررنا خوض غمار النضال السياسي السلمي ضد الاستبداد الخليفي المقيت، رفضنا الانجرار الى المهاترات او ردود الفعل المستعجلة التي قد تريح بعض متاعب النفس ولكنها تتعب الروح والجسد معا. من هنا نود ان نؤكد ثوابتنا مجددا في ضوء مستجدات الساحة السياسية، ومن ضمنها فرض قانون الجمعيات القمعي الذي نرفضه ونشجع على رفضه بلا تردد. ونوجز ذلك بما يلي:

1- اننا نؤكد مقولة عدم أزلية العلاقة بين العائلة الخليفية وشعب البحرين، وان الحكم الخليفي، شأنه شأن بقية الحكم العائلي عبر التاريخ الاسلامي، يطول او يقصر، ولكنه لا يدوم. ونضيف الى ذلك ما كررناه في خطاباتنا بان الحكم يبقى مع الكفر ولا يبقى مع الظلم، وان دولة الظلم ساعة ودولة الحق الى قيام الساعة.

2- اننا نؤمن بجريان سنن الله في المجتمعات والامم، وان الظلم هو الطريق الى زوال اصحابه، فكلما ازداد ظلمهم اقترب يومهم: "وتلك القرى لما ظلموا أهلكناهم". ونعتقد ان النظام الخليفي نظام ظلم وجور، فهو يمارس الظلم السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ومن معالم هذا الظلم مصادرة الارادة الشعبية ومحاربة الثقافة الوطنية، والامبراطوريات المالية العملاقة لرئيس الوزراء وعصابته. كما تشهد على الظلم استحواذ العائلة الخليفية على اكثر من نصف أراضي البحرين، وسيطرة الحاكم على جزيرة ام النعسان التي تعادل في مساحتها جزيرة المحرق التي يقطنها اكثر من 120 الفا من المواطنين، والتمييز بين المواطنين.

3- اننا كثيرا ما نشير الى "الاحتلال الخليفي" لبلدنا الحبيب، وليس ذلك رغبة في اثارة الماضي الدفين، بل محاولة لاعادة التوازن في الموقف ازاء الخطاب الخليفي الاستفزازي. فهم لا يترددون في استخدام مصطلح "الفتح" لوصف ذلك الاحتلال. فهناك "جامع الفاتح" و "شارع الفاتح" و "مجمع الفاتح" و "مركز الفاتح" و "مدرسة الفاتح" بل و "طائرة الفاتح" وغيرها. فنجد انفسنا مضطرين للرد على ذلك باستعمال مصطلح "الاحتلال" في مقابل الفتح. فهم يرونه فتحا وفي ذلك اتهام لآبائنا وأجدادنا بعدم الاسلام، ونحن نعتبره "احتلالا". اننا نرفض تزوير التاريخ بهذه الصورة الفاضحة، واستغلال امكانات الدولة المسروقة لتكفير أسلافنا ظلما وعدوانا. فاذا غيرت العائلة الخليفية مصطلحاتها فسوف نعيد النظر في توصيفنا التاريخي. ولا شك ان خطابهم التكفيري أخطر من مصطلح الاحتلال.

4- ان حركتنا أعلنت، منذ انطلاقتها، قبل قرابة ربع قرن، انها ليست ضد التعايش مع العائلة الخليفية ضمن دستور تعاقدي، يحفظ حقوق اهل البحرين، ويرعى مصالح العائلة الحاكمة. وهذا الموقف لم يتغير حتى الآن. وبالتالي لا يمكن لنا ان نقبل يوما باملاءات تفرض على شعبنا من هذه العائلة، ونعتبر الانقلاب الاول في 1975 ضد الدستور التعاقدي الاول، انتهاكا للامانة، ونقضا للعهد الذي صاحب اقرار شعب البحرين باقامة دولة عربية مستقلة بعد الانسحاب البريطاني. وهذا الهدف ثابت، وهو ما دفعنا لرفض دستور الشيخ حمد الذي فرضه على البلاد في 2002، واعتباره الانقلاب الثاني في غضون ربع قرن، وطعنة في خاصرة المواطنين الذين لم يقروا ميثاق الشيخ حمد الا بعد ان اعطاهم العهود والمواثيق باعادة العمل بالدستور الشرعي الذي ستكون له الحاكمية.

السعي لاسقاط دستور الشيخ حمد بكافة الوسائل السلمية لانه يفتقد الشرعية الشعبية

5- اننا التزمنا منذ بداية انطلاقتنا سياسة تركيز الجهود لتحقيق الاهداف الكبيرة، بدون ان نناصب العداء لأي من المواطنين مهما كان موقفه سلبيا من اطروحاتنا، فاهدافنا واضحة، ولن ننشغل يوما بالمهاترات او تسفيه الآخرين، او الرد على السهام التي تأتي من غير الحكم الجائر. وفي هذا الجانب، نقدر المواقف النضالية لأي مواطن، ونحث الجميع على العمل الحثيث لاضعاف القبضة الحديدية التي تمارسها العائلة الخليفية على أرضنا وشعبنا، ونحترم كافة الشرائح المكونة لمجتمعنا، وفي مقدمتهم علماء الدين المحترمون.

6- اننا مستمرون في ممارسة النضال السلمي المتحضر في المجالات التالية:

1- السعي لاسقاط دستور الشيخ حمد بكافة الوسائل السلمية لانه يفتقد الشرعية الشعبية، ولان اقراره يعني اقرار الحكم المطلق الذي يأمر وينهي كما يشاء ويتعامل مع المواطنين باسلوب فرعوني استعلائي: "لا أريكم الا ما أرى ولا أهديكم الا سبيل الرشاد".

2- بذل الجهود لمواجهة كافة القوانين القمعية التي فرضتها العائلة على البلاد ومن ضمنها قوانين الصحافة وحماية المعذبين، والجمعيات. كما سنعارض القوانين الجائرة المزمع اصدارها اما في الدورة المقبلة لمجلس الشيخ حمد، او بعد الانتخابات الصورية في العام المقبل، ومنها قانون أمن الدولة (الامن الوطني)، وقانون التجمعات وغيرها من القوانين التي تحمي العائلة الخليفية وتصادر حريات ابناء البحرين، وربما اقرار التركيبة السكانية الجديدة بعد التغيير الديمغرافي الذي قام به الشيخ حمد.

3- مكافحة تغيير التركيبة السكانية بكافة الوسائل السلمية المتاحة، والاستغاثة بالعالم للتدخل لوقف هذه الجريمة النكراء، ومناشدة القوى البحرينية وفي مقدمتها علماء الدين الكبار ومؤسسات المجتمع المدني التدخل بقوة لمنع التغيير الديمغرافي، نظرا لما في ذلك من اخلال بالتوازن التاريخي بين ابناء البحرين، وما ينطوي عليه من اثارة للنعرات العرقية والطائفية.

4- محاربة الفساد المالي والاداري، وهو فساد ارتبط بشكل وثيق بالعائلة الخليفية، وتمثل في احتلال الاراضي والاستحواذ على الاقتصاد، ونهب العائدات النفطية على نطاق ليس له مثيل، والمطالبة باعادة توزيع الاراضي التي صادرها رموز العائلة الخليفية على المواطنين المحرومين من السكن.

5- التصدي لظاهرة البطالة، وارغام العائلة الخليفية على التخلي عن سياسة استقدام العمالة الاجنبية وخصوصا "الفري فيزا" وفتح المجال

التتمة صفحة (5)

ثوابتنا

البقية من صفحة 4

امام ابناء البحرين للحصول على الوظائف في الدوائر الرسمية بشكل متساو خصوصا في وزارتي الداخلية والدفاع، والاستعانة بالمنظمات الدولية للتدخل لوقف الاستهتار الخليفي بقوانين العمل بعيدا عن الضوابط التي تنص عليها قوانين العمل الدولية.

6- مقاومة التمييز الذي تمارسه العائلة الخليفية على اوسع نطاق، والاستعانة بالمنظمات الدولية التي ادانت العائلة الخليفية بسبب سياساتها التي تميز بين المواطنين على اسس مذهبية وعرقية.

7- العمل الحثيث للاقتصاص لضحايا التعذيب من الجلادين والمعذبين الذين تحميهم العائلة الخليفية ضمن قانون 56-2002، والاستعانة بالجهات الدولية لمكافحة التعذيب للتدخل لارغام العائلة الخليفية على محاكمة مرتكبي جرائم التعذيب، والتأكد من اعادة صياغة ذلك القانون وفق ما طالبت به الهيئة المشرفة على قانون مكافحة التعذيب في شهر مايو الماضي، ليستثني الجلادين من قرار العفو.

8- شحذ الهمم لمواجهة الاستبداد الخليفي المقنن، وذلك بتشجيع المقاومة المدنية، وتأكيد الكرامة الشعبية، وتشجيع العصيان المدني، وحرمان الحكم الخليفي من الشرعية الشعبية في غياب التوافق الوطني. ونسعى ايضا لاقناع الآخرين بالنأي بأنفسهم عن المستنقع الخليفي الذي اثبتت التجربة انه محرقة لمن يدخله. وفي سبيل تحقيق ذلك، لن نترك مجالا ممكنا او أسلوبا سلميا مشروعا لتحقيق هذه الاهداف، متوكلين على الله، ومعتمدين على امكانات شعبنا، ودعم المؤسسات الدولية لمطالبنا العادلة.

هذه ثوابت رسالتنا، نعيد طرحها مجددا، مستمدين من الله العون والسداد، ومتمنين لشعبنا النصر على هذا الحكم الذي ينتمي للماضي السحيق في اساليبه وحكمه التوارثي واملاءاته الفرعونية. ندعو الله ان يسدد خطى الجميع، ويحقق لشعبنا عيشا آمنا في ظل حكم عادل انشاء الله.

البعد الداخلي لقرار التطبيع البحريني مع قوات الاحتلال

الدكتور سعيد الشهابي

أعلنت العائلة الحاكمة في البحرين الاسبوع الماضي انها قررت الغاء المقاطعة الاقتصادية للكيان الاسرائيلي، جاء ذلك على لسان وزير الخارجية، الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة الذي قال: "نعم اتخذنا بالفعل هذا القرار". وألمح الوزير الى ان ذلك القرار جاء استجابة لطلب امريكي: "هناك اتفاقية تجارة حرة وقعتها البحرين والولايات المتحدة واتفاقيات التجارة لا تطبق قرارات المقاطعة". وفي بلد محكوم بنظام شمولي مثل البحرين، فان مثل هذا القرار يعتبر قرارا سياديا محصورا بالعائلة الحاكمة وحدها، ولا يحق لاحد مناقشته، حتى اعضاء مجلس الوزراء، شأنه شأن القضايا الكبرى مثل قانون تأميم مؤسسات المجتمع المدني و قانون التغيير الديمغرافي و قانون حماية المعذبين، وكذلك الاتفاقات الاستراتيجية الاخرى مثل معاهدات الدفاع والعقود العسكرية وعقود النفط. ولذلك أنيطت مهمة التطبيع مع الكيان الاسرائيلي بوزير آخر من العائلة الحاكمة، هو الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة، وزير المالية، الذي بعث رسالة بهذا الشأن، الى المرشح لتسلم منصب رئيس الممثلية التجارية الاميركية في المنامة. وجاء في الرسالة "ان البحرين تقر بالحاجة الى الغاء المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل وبدأت جهودها لتحقيق هذا الهدف". ولم يوضح ما هي هذه الحاجة، كما منعت وسائل الاعلام المحلية من مناقشة القضية وكذلك المجالس التي شكلتها العائلة الحاكمة في الاعوام الثلاثة الماضية مثل مجلسي الشورى والنواب من التطرق لهذه القضية، ولاذ الجميع بالصمت اذعانا لارادة الحكم. ويستبعد حدوث احتجاجات قوية من قبل الجمعيات السياسية التي تم احتواؤها في الفترة الاخيرة ضمن الاجندة الحكومية، والسيطرة عليها ضمن قانون الجمعيات الذي فرضته العائلة الحاكمة، واجبرت الجمعيات على الانصياع له. وفي ما عدا بعض خطباء الجمعة الاسبوع الماضي الذين عبروا عن استيائهم لهذه الخطوة، فقد سادت حالة من الصمت ازاءها، وهو امر غريب جدا في البحرين التي عرفت بموقف شعبها الداعم بدون حدود للقضية الفلسطينية منذ تأسيس الكيان الاسرائيلي. وقد سجل التاريخ موقف اعيان البحرين في 1948 عندما رفضوا دعوة وجهها لهم قائد سفينة حربية امريكية رست في ميناء الجفير، لحضور حفلة على ظهر الباخرة، قائلين في رسالة وقعوها ورفعوها الى المسؤول الامريكي، انهم لا يستطيعون تلبية الدعوة من بلد اعترف بتقسيم فلسطين. هذا الشعب نفسه هو الذي تظاهر ضد القمع الاسرائيلي للشعب الفلسطيني، وقدم شهيده الخالد، محمد جمعة الشاخوري الذي قتلته القوات الحكومية في تظاهرة امام السفارة الامريكية في العام 2001.

قد يبدو القرار البحريني منسجما مع السياق العام لمسيرة العلاقات العربية – الاسرائيلية، الآخذة في التغير نحو التطبيع والتخلي عن خيار المواجهة والمقاطعة. كما قد يبدو استجابة طبيعية لمقتضيات اتفاقية التجارة الحرة التي وقعت بين العائلة الحاكمة والولايات المتحدة العام الماضي، والتي أقرها الكونجرس لاحقا. ولكن البحرين تختلف عن بقية الدول العربية بظروفها الداخلية المعقدة، وبالتالي لا يمكن اعتبار التطبيع مع الكيان الاسرائيلي، الا انعكاسا لذلك الوضع واستباقا لمستجداته المتوقعة بعد فشل المشروع السياسي للعائلة الحاكمة. نقول الفشل، ليس بلغة الدعاية السياسية، بل وفق المعطيات المحلية والتقييم الدولي. فمثلا كشف برنامج موسع بثته هيئة الاذاعة البريطانية يوم الخميس الماضي حول "التجربة الديمقراطية في البحرين" التناقضات الداخلية في الوضع البحريني. فقد أشار الى تناقض ذلك الوضع مع القيم الاساسية في اية ممارسة ديمقراطية، فليس من حق الشعب انتخاب حكومته او تغييرها، وهو اهم اركان الديمقراطية، وليس هناك تجديد للوجوه الحاكمة، خصوصا في الوزارات السيادية التي بقي افراد العائلة الحاكمة متشبثين بها اكثر من ثلاثين عاما، ولا يسمح للاحزاب السياسية بالعمل، وغير ذلك من المظاهر التي تلغي البعد الديمقراطي للتجربة. وفي نهاية البرنامج علق مخرجه بقوله: "انني في حيرة من امري، فهل الكأس نصف مملوء ام نصف خال".

فشل المشروع السياسي القى بظلاله على الوضع الداخلي الذي شهد في الاسابيع الاخيرة توترا واسعا بعد ان فرضت العائلة الحاكمة "قانون الجمعيات" الذي صادر حقها في الممارسة الحرة، وألزمها بالاعتراف بالدستور الذي فرض على البلاد في 2002، وهو الدستور الذي قررت مقاطعة اية انتخابات تقوم على اساسه، وكرست جهودها لمواجهته والغائه لانه يفتقد صفة التعاقد، ويصادر الحريات ويقنن الاستبداد، ويعطي الحاكم صلاحيات تفوق صلاحيات أعتى الحاكم الديكتاتوريين.

لا شك ان فشل المشروع السياسي في البحرين كان وراء اتخاذ قرار التطبيع بين العائلة الحاكمة والكيان الاسرائيلي. فالحكم يشعر انه اصبح مكشوفا امام مطالب التغيير المحلية والدولية، ولكن طبيعة حكمه لا تستقيم مع تلك المطالب. فلا هو قادر على

التتمة صفحة (6)

قرار التطبيع مع "اسرائيل" - التتمة

تغيير اطره السياسية لتستوعب مستلزمات ممارسة ديمقراطية عصرية، تسمح للمواطنين بالمشاركة في الحكم، وتجعل الحاكم معرضا للرقابة الشعبية والمحاسبة، ولا هو قادر على اسكات قوى المعارضة الممتعضة من تصرفات الحكم، ولا هو يستطيع اقناع الرأي العام في الداخل والخارج بجديته في الاصلاح السياسي والاداري. في ظل هذه الحقائق، وفي ظل استمرار المطالبة الشعبية بالتحول نحو مملكة دستورية محكومة بدستور عقدي، واحتمالات تصاعد التوتر الداخلي والنشاط المعارض في الداخل والخارج، قرر الحكم حماية نفسه باسترضاء اللوبي الصهيوني في واشنطن، وذلك ببدء التطبيع مع "اسرائيل". ويبدو ان ذلك القرار جاء ضمن صفقة مع الادارة الامريكية يتم بموجبها دعم الحكم العائلي بشكل اكبر في مقابل التطبيع العلني مع "اسرائيل". وبرغم عدم قناعة واشنطن بالمشروع السياسي في البحرين (كما جاء على لسان عدد من المسؤولين الامريكيين علنا وفي لقاءات خاصة) فقد دعا السفير الامريكي في المنامة قبل اسبوعين المعارضة لمسايرة الحكم والمشاركة في مشروعه السياسي. وسعت الحكومة البحرينية لمنع اية اتصالات مع الخارج من قبل المجموعات والناشطين السياسيين لتوضيح الوضع البحريني. ونص قانون الجمعيات الجديد على منع هذه الجمعيات من الاتصال بالخارج، في محاولة صارمة لاحكام القبضة على الوضع الداخلي وفرض ارادتها بدون تشويش من احد. ولا شك ان الغاء المقاطعة الاقتصادية من الدرجة الاولى (اي مع الشركات الاسرائيلية نفسها وليس فقط مع الشركات غير الاسرائيلية التي تتعامل مع الكيان الاسرائيلي) سوف يوفر للحكم المزيد من الحماية الخارجية الامريكية والبريطانية، خصوصا في النواحي الامنية والسياسية.

العلاقات بين العائلة الحاكمة في البحرين والكيان الاسرائيلي ليست جديدة، وان كانت محاطة بالكتمان في اغلب الاحيان. ففي يناير "كانون الثاني" 2000 التقى الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد البحريني، مع شمعون بيريز، الذي كان يومها وزير التعاون الاقليمي، على هامش المنتدى الاقتصادي الدولي في منتجع دافوس بسويسرا. وقد أحيطت طبيعة المباحثات بينهما بالسرية، ولم يرشح شيء عما دار فيها. جاء ذلك الاجتماع ليدشن مرحلة الحكم الحالي، وذلك بعد أقل من عام على تولي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الحكم، بعد وفاة والده. جاء ذلك اللقاء مع نهاية الانتفاضة الشعبية في البحرين التي استمرت قرابة الخمسة اعوام. يومها قالت بعض الاوساط ان التعاون بين المنامة وتل أبيب كان قائما منذ بضع سنوات، وبالتحديد منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية البحرينية. وفي العام 1998 قيل ان صحيفة "معاريف" الاسرائيلية، نشرت خبرا مفاده ان العائلة الحاكمة في البحرين استعانت بالاستخبارات الاسرائيلية لمواجهة الانتفاضة، مستفيدة من خبرة الموساد في قمع الانتفاضة الفلسطينية. كما تردد ايضا ان مشروع التغيير الديمغرافي الجاري على قدم وساق حاليا في البحرين، قد تمت هندسته على غرار سياسة التغيير الديمغرافي في الاراضي المحتلة، التي تم بموجبها منح الجنسية الاسرائيلية لأعداد كبيرة من اليهود في كافة اصقاع العالم، فتغيرت التركيبة السكانية في فلسطين بشكل دائم. واعتبرت سياسة التغيير الديمغرافي في البحرين واحدة من أهم أركان المشروع السياسي الذي طرحه الشيخ حمد الذي أسس حساباته على ان الحلحلة الامنية للوضع الداخلي ستكون أقل خسارة من الاصرار على اساليب القمع القديمة، وان التغيير الديمغرافي سوف يقلص كثيرا امكانات التحدي لحكمه. وسارع لتنفيذ ذلك المشروع في ظروف أقل توترا، وأقل جذبا للانظار بعد ان استطاع اشغال قطاعات المعارضة بقضايا هامشية غير ذات شأن.

جاء موقف العائلة الحاكمة في البحرين منطلقا على اسس محلية واقليمية، كحالة استباقية قبل ان تتبلور الاوضاع الاقليمية بشكل يجعل مثل تلك الخطوة اما غير ممكنة، او متأخرة، او عديمة الفائدة

الحكم البحريني برر سياسة التطبيع مع الكيان الاسرائيلي التي ظهرت للعلن بالغاء الحظر على البضائع الاسرائيلية باتفاقية التجارة الحرة التي وقعت العام الماضي مع الولايات المتحدة الامريكية. ويبدو ان من شروط تلك الاتفاقية التخلي عن الموقف الذي اتفقت عليه الدول العربية منذ الستينات بوقف كافة اشكال التعاون التجاري مع الكيان الاسرائيلي. فالاتفاقية نفسها لا تنص على التخلي عن المقاطعة كممارسة خاصة بكل دولة. لان الولايات المتحدة مستمرة حتى الآن في المقاطعة التجارية مع ايران وكوبا، ولم تتخل عن تلك المقاطعة. ولا مبرر لتوقيع اتفاقية للتجارة الحرة مع واشنطن اذا كانت تتضمن شروطا تفضي الى تمزيق الصف العربي، والاخلال بالتزامات البحرين ضمن أطر العلم العربي المشترك. وقد التزمت المملكة العربية السعودية حتى الآن بموقف المقاطعة، وكذلك الكويت، المدينة للولايات المتحدة بالحرب التي أخرجت القوات العراقية من اراضيها قبل خمسة عشر عاما. ونقت حكومة الكويت الاسبوع الماضي تقارير صحافية حول هذا الموضع قائلة انها لم تقرر الغاء الحظر على البضائع الاسرائيلية. فما الذي يدفع البحرين، وهي الدولة الاصغر في مجلس التعاون، لكسر هذا التوافق، والقيام بخطوة كهذه؟ لا شك ان للاعتبارات الامنية والسياسية الداخلية دورا مباشرا في ذلك القرار، وهي اعتبارات لها وزنها في صنع ذلك القرار الخطير وارتباطها ليس بالاوضاع المحلية فحسب، بل بالتطورات الاقليمية ايضا. فهناك خشية من ان يؤدي الوضع العراقي، فيما لو استقر وقامت فيه ممارسة سياسية ديمقراطية، الى حالة استقطاب جديدة في منطقة الخليج لعدد من الاسباب. اولها ان من غير المتوقع ان يبادر الحكم العراقي لاقامة علاقات مع "اسرائيل" برغم الضغوط الامريكية، وذلك بسبب موقف المرجعية الدينية ازاء الاحتلال الاسرائيلي، وهو موقف ثابت لا يتزحزح. كما ان الموقف الايراني معروف برفضه المطلق للاعتراف بالكيان الاسرائيلي، فضلا عن التفكير في التطبيع معه. وكما ذكرنا فما تزال الكويت حتى الآن، ثابتة في موقف المقاطعة بسبب خشية الحكم من ردود فعل اعضاء مجلس الامة. ولكن ربما ادركت العائلة الحاكمة في البحرين ان الموقف السعودي ازاء المقاطعة قد يتزعزع تحت ضغوط المساومة بين واشنطن والرياض، حول مسألتين اساسيتين: الاصلاح السياسي في المملكة والتطبيع مع الاحتلال الاسرائيلي. فجاء موقف العائلة الحاكمة في البحرين منطلقا على اسس محلية واقليمية، كحالة استباقية قبل ان تتبلور الاوضاع الاقليمية بشكل يجعل مثل تلك الخطوة اما غير ممكنة، او متأخرة، او عديمة الفائدة.

ما يزال هناك مجال للتعويل على الموقف الشعبي في البحرين لمواجهة التطبيع مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، وان كانت العائلة الحاكمة قد عملت عملها لتمييع الموقف الشعبي، والعمل على اضعاف ظاهرة التسيس التي ميزت هذا الشعب وجعلته يشعر بالانتماء المتواصل مع الامتين العربية والاسلامية. فالتطبيع ظاهرة مرفوضة في المجتمع البحريني، لاسباب سياسية وثقافية ودينية، وبالتالي يصعب الاعتقاد بنجاح هذه الخطوة. وفي الأعم الأغلب ستظل هذه المسألة محصورة في العلاقات بين العائلة الحاكمة والكيان الاسرائيلي، بينما سيظل الموقف الوطني رافضا التطبيع. وقد اثبتت التجارب السياسية في الكويت ومصر ان اجواء الحرية السياسية من اهم معوقات التطبيع مع "اسرائيل"، حتى لو اتخذت الحكومات قرارات بالاعتراف والغاء المقاطعة والتطبيع. ان قيام العائلة الحاكمة في البحرين بالخطوة التي اتخذتها مرتبط بشكل وثيق بسياساتها الداخلية الرافضة لاصلاح سياسي حقيقي، ولا تعبر عن توجهات شعب البحرين وتطلعاته، ولا يستبعد ان تشكل جانبا من الصراع المحتدم بين الطرفين في ما هو آت من الايام. والأمل ان يعبر الرأي الشعبي عن نفسه بصراحة وينطلق لافشال تلك الخطوة، ويفرض الاصلاح السياسي الذي يحقق الامن والاستقرار على اسس من التوافق الوطني، ومشاعر الانتماء الى الامة، ورفض الاحتلال والاستبداد.

العنوان الداخلي للمقاومة المدنية

لا مساومة مع الظلم والظالمين ولنحترم اجتهادات المخلصين

تمر الحركة السياسية في البلاد هذه الأيام بجملة من المستجدات الهامة، وعلى الرغم من الطابع الداخلي في السجالات الدائرة حالياً، إلا أن على الأخوة ألا يغفلوا لحظة واحدة أنهم جميعاً في دائرة الاستهداف من جانب النظام الخليفي، فهذا النظام هو المسئول أولاً وأخيراً عن تدهور الأوضاع وتراجعها إلى الوراء، ومن غير الحكمة نسيان هذه الحقيقة في غمار النقاشات الوطنية القائمة حول قانون الجمعيات السياسية المرفوض من الجميع.

فاستدعاء هذه الحقيقة واستذكار عقلية النظام الخليفي القائمة على النكث والغدر، سوف يخفف من حدّة النقاشات بين الأخوة ويمنع انعكاساتها غير الإيجابية وذلك عندما تنغلق هذه النقاشات على فواعل المحيط الداخلي، ويتم نسيان دور العائلة الخليفية الأساس من كلّ ما يجري، حيث يتبيّن بوضوح أن رموز العائلة تتحرك بناءً على خطة مزدوجة قوامها الاحتواء الخارجي من ناحية والتفتيت الداخلي من ناحية أخرى، وهي تسعى في كل مفصل زمني إلى زجّ الحركة المطلبية في أنفاق مظلمة ودهاليز لا تنتهي بغية إنجاز مخطط الاحتواء والتفتيت. وليس قانون الجمعيات السياسية المنبوذ والظالم إلا حلقة من حلقات متتالية في هذا المسلسل الخليفي المدمّر.

وفي الوقت الذي تتسع فيه الساحة الوطنية لكلّ الاجتهادات والآراء الحريصة على مصلحة الناس والعقيدة، تبقى هناك جملة من الحقائق والعناوين تتطلب التفكير الطويل من كافة الأخوة المجاهدين:

- النقاشات الجارية الآن هي مظهر طبيعي ولا نكران عليه، وينبغي أن يتاح المجال دائماً للناس لكي يعبروا عن آرائهم ويشاركوا في تقرير مصيرهم الوجودي والوطني. وفي المقابل، ثمة حاجة للتثقيف بأهمية احترام وجهات النظر المخلصة، والابتعاد عن الوسائل والأساليب المبتذلة والمشخصنة، وهي أساليب تشجع عليها المخابرات الخليفية وتساهم في تحريكها وتأجيجها بقصد إيصال الواقع الشعبي إلى التصادم الداخلي والاحتراب بين الأخوة.

ومن هنا يصبح استدعاء جرم المشروع الخليفي التدميري الوسيلة الأنجع للوقوف في وجه المخططات المخابراتية والانحرافات الشخصية لبعض الأتباع، كما أن ذلك هو العامل الأفضل لتوحيد الجبهة في وجه العدو الحقيقي للجميع

- قانون الجمعيات بشهادة كل رموز الحركة المطلبية هو قانون ظالم ولا يمكن السكوت عنه ولا القبول به، ومن هنا لا مجال للتعاطي معه بأي شكل من الأشكال، حيث يسلب القانون الحقوق الطبيعية للمواطنين ولأي حركة سياسية مطلبية قائمة أو قادمة، ويفرّغ الجمعيات من محيطها الحيوي كله. وعلى هذا الأساس تأسس موقف رفض التسجيل تحت رحمة هذا القانون الظالم، وضرورة مقاومته بشدة من غير الرضوخ له وتقديم التنازلات. خصوصا وأن الممارسات الخليفية لا تشجع على ذلك، وتدفع إلى مزيد من القناعة بعدم جدوى مناهج المسايرة والتمازج والتسامح التكتيكي مع النظام، وأنه لا يبدي في مقابل التنازلات والتقديم المجاني لحسن النوايا أي مقابل مجز يتناسب مع حجم التضحيات والتعسف اللا محدود الذي يعاني منه المواطنون. ومن هنا دقة التحليل الذي قدمته نخبة من رموز المعارضة عندما اعتبرت القبول بهذا القانون والانضواء تحته إهداراً للكرامة وقبولاً لإذلال النفس المنهي عنه شرعاً وإنسانياً.

لم يعد من المجدي الانشغال بالمسائل الفرعية التي تتعلق بالدخول في مؤسسات العائلة الخليفية وأجهزتها غير الشرعية

- أثبتت التجربة الميدانية أن منهج المقاومة المدنية والنضال السلمي هو المنهج الأقدر على انتزاع الحقوق وقهر الظالمين، كما أن هذا المنهج هو الأكثر تلاؤماً مع القيم الدينية والوطنية التي تؤكد على كرامة الإنسان وحقه الأصيل في الحرية والعدالة، ولا شك أن نجاح هذا المنهج من الناحية الفكرية والعملية يحتاج إلى تضافر الجهود كلها، وإلى بذل المساعي الحميدة لتقريب وجهات النظر في المقاطع المشتركة، وأن يتم إرساء قواعد أساسية للحركة السياسية وانفتاح ساحة النضال الوطني لكل المخلصين وذوي الكفاءات الوطنية والسياسية، مع ضرورة احترام مناهج الآخرين وآليات عملهم المختارة ما دامت تتحرك في نطاق الأهداف المشتركة ولا تنطلق من خلال الاستعداء والمصادرة تجاه الآخرين.

- مع توالي التراجعات الخليفية وإصرار الحكم على وسائل الغدر والإذلال، لم يعد من المجدي الانشغال في المسائل الفرعية التي تتعلق بالدخول في مؤسسات العائلة الخليفية وأجهزتها غير الشرعية، كما أن أخلاقية العمل الوطني تقتضي عدم تضليل الناس بشعارات يعرف الجميع أنها فاقدة للمعنى ولا يمكن أن تجد لها أرضا خصبة للتفعيل والتجريب في السجن الخليفي الكبير. فالمقاومة السلمية التي مارسها تيار الانتفاضة الباسلة في التسعينات هي النموذج الحي الذي يحتاج إلى استعادته وتطويره وتحسينه بما يتلاءم مع الظروف الجديدة، فيما ينبغي الانتهاء من كلّ الشعارات والتصورات الوهمية والاسترضائية التي انشغلت بعض المجموعات في الترويج لها وزرعها بلا مبالاة انسجاماً مع الوضع الجديد غير الشرعي الذي فرضته العائلة الخليفية، وسوف يسمع ويقرأ الناس في الفترة القادمة المزيد من التنظيرات والشعارات التي تدعو إلى الحكمة والواقعية وعدم التصادم مع السلطة، وذلك كجزء من التشويه الإعلامي والحرب النفسية ضد منهج المقاومة السلمية الذي تتبلو ملامحه تدريجيا.

- يتركز العمل المطلبي القادم على جملة من المفاهيم الأساسية، وفي مقدمتها تركيز العمل السلمي المقاوم في قبال واقع التراجعات الخطيرة التي تتداعى فيها البلاد، والعمل الجاد من أجل حفظ الواقع الوطني والديني عبر سد الثغرات المتعددة التي نالت من الجسد الداخلي وحالات الاحباط واختلاط الرؤى والمناهج لدى عموم الناس. ومن المفترض أن يأخذ هذا الحراك طريقه الواضح من خلال مواجهة المشروع التخريبي للنظام وتداعياته المختلفة بشكل واضح وبلا تردد أو مجاملات، وهو ما يقتضي حجماً واضحاً من روح الثبات ووضوح الرؤية ودقة البرامج والآليات واستمراراً في التشاور وامتزاج الآراء المتحركة في الساحة ما دامت تشترك في خندق واحد ضد مشروع التخريب الخليفي.

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

تتمة الإفتتاحية من صفحة 1

ثم جاء التغيير الوزاري المحدود ليمثل ذروة ما يمكن ان يصل اليه مشروع الشيخ حمد من استبداد وشمولية وصلافة. فقد كرس هذا التغيير ظاهرة "الخلفنة" التي انتهجها الشيخ حمد منذ صعوده الى سدة الحكم قبل خمسة اعوام، فأصبح عدد المناصب الوزارية التي يشغلها آل خليفة نصف العدد الكلي بمجلس الوزراء، وهي ظاهرة لم تحدث من قبل. فحتى خلال الحقبة السوداء كانت المناصب الوزارية توزع بالتساوي (خمسة لكل من العائلة الخليفية، والشيعة والسنة). وكانت سياسة الخلفنة بنطاقها الواسع قد بدأت بعد طرح مشروع الشيخ حمد، وأخذت في التوسع التدريجي حتى أتت على نصف المقاعد الوزارية. واوضحت التشكيلة الاخيرة عدم اكتراث الشيخ حمد وعصابته باية جهة شعبية تطالب باصلاح سياسي او اداري. فقد أعدت الطبخة في المطبخ الخليفي بحضور المستشارين الامريكيين والبريطانيين وغياب اي وجه وطني. مع ذلك لا بد ان يسجل للتشكيلات الشعبية المناهضة للاستبداد الخليفي دورها الفاعل في ارغام العائلة الخليفية على اتخاذ قرار مزعج لها، يتمثل باقصاء المعذب المعروف، عبد العزيز عطية الله آل خليفة من التشكيلة الوزارية، وذلك تحسبا للضغوط الدولية المتوقعة بعد صدور توصيات لجنة مكافحة التعذيب التابعة للامم المتحدة في شهر مايو الماضي. فقد أدى نشاط كل من مركز البحرين لحقوق الانسان واللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب خلال انعقاد دورة لجنة لحقوق الانسان في جنيف، الى تكثيف الضغط على العائلة الخليفية لرفض الغطاء عن المسؤولين عن جرائم التعذيب وفي مقدمتهم عبد العزيز عطية الله آل خليفة وايان هندرسون وعادل فليفل وغيرهم. وبرغم اصرار العائلة الخليفية على حماية هؤلاء المعذبين، وترقيتهم في المناصب، لم يكن امامها سوى ابعاد عطية الله عن منصبه كرئيس للامن الوطني، بعد ان ادت ترقيته الى ذلك المنصب، الى ردود فعل سلبية في اوساط المؤسسات الدولية المعنية بحقوق الانسان.

امام هذا الخضم من التطورات، وفي ضوء اعلان المعارضين البارزين عن انسحابهم من الجمعيات السياسية بعد ان ابدت موقفا مبدئيا باعادة تسجيل نفسها في اطار قانون الجمعيات الجديد، لاحت ملامح عهد جديد في البلاد يتميز بوقف التطبيع مع العائلة الخليفية، وتوسيع دائرة المعارضة ضد استبدادها في الداخل والخارج. وشعورا من هذه العناصر البارزة بالمسؤولية الوطنية وضرورة تركيز الجهود باتجاه الاهداف الكبرى التي تهم الوطن، وتستهدف الظلم الخليفي البشع، فقد دعوا جميعا الى اعادة صياغة الموقف الشعبي باتجاه المفاصلة مع النظام، والعودة الى المعارضة الشاملة ضده، ووقف مسيرة التطبيع مع العائلة الخليفية الجائرة. ولتحقيق ذلك، يتحتم على المخلصين من ابناء هذا البلد التأكيد على الثوابت الاخلاقية لادارة التعامل مع تياري المسايرة والمعارضة، بشكل يمنع المهاترات والتراشق، ويشجع ما هو مشترك بينهما، ويركز الجهود باتجاه مواجهة العدو المشترك، وهو العائلة الخليفية التي نهبت خيرات البلاد وصادرت اراضيها، وسعت لتغيير تركيبتها السكانية، ومارست الغدر للانقلاب على كافة الاتفاقات بينها وبين شعب البحرين، ومارست سياسة الخلفنة البغيضة، وتسعى لفرض سياسة التطبيع مع قوات الاحتلال الاسرائيلية على الشعب الرافض لذلك الاحتلال بدون تحفظ. ان العناصر الفاعلة في مسيرة المعارضة ضد الاستبداد الخليفي مصممة على اعادة بلورة مواقف المعارضة وسياساتها واساليبها بعيدا عن املاءات العائلة الخليفية، وعلى اساس من عشق الحرية والعدل، وضمن أطر التعاون بين كافة ابناء الشعب على اسس من الاحترام المتبادل والتحمل وسعة الصدر، وعدم الانسياق مع المحاولات الخليفية المتواصلة لشق الصف الوطني واثارة البلبلة بالتشكيك والاستهداف الشخصي واثارة المشاعر الدينية والطائفية والايديولوجية. وفيما تؤكد المعارضة على عزمها على التصدي لكافة الجرائم التي ترتكب يوميا ضد البحرين، كبلد وشعب، بالوسائل السلمية المتحضرة، فانها تؤكد ايضا على ضرورة وحدة الموقف الوطني، وتكريس قيم التعاون والاحترام، ورفض الانشغال او التشاغل بما لا طائل فيه من توزيع الاتهامات او التسقيط او بث الاشاعات ضد العناصر المخلصة من ابناء هذا الوطن. والامل ان تكون الانطلاقة المباركة مجددا خطوة على طريق استعادة الكرامة الوطنية، وهزيمة عقلية الاستبداد والقمع ومصادرة الارادة الشعبية. والله نسأل ان يوفق الجميع لما فيه اعزاز دينهم، وخير دنياهم.

ثوابـــت المـــعارضة

- **عدم أزلية العلاقة بين العائلة الخليفية وشعب البحرين .**
- **انها ليست ضد التعايش مع العائلة الخليفية ضمن دستور تعاقدي .**
- **تركيز الجهود لتحقيق الاهداف الكبيرة، بدون ان نناصب العداء لأي من المواطنين مهما كان موقفه سلبيا من اطروحاتنا**

زهرة الحزن

هذه الهاربة العينين والجرح الذي يضحك
أمي هذه الخاصرة التعبى من الحزن وبرد
الجهة الأخرى ومني
هي أمي
هذه الثلجية الفودين من حوّل هذا الليل قنديلاً يغني
آه يا أمي
لقد أعطيتني صوتاً له طعم الملايين
التي تمشي إلى الشمس وتبني
كنت في صدرك عصفوراً رمته النار ، سمته يداً تخضر
ها عصفورك الناري في السجن يغني
أنت يا هاربة العينين والجرح الذي يضحك غني
ليس بين الضوء والأرض التي تمشي وتحتار وبيني
غير هذا الأفق المحمر والوقت وأمي
آه يا أمي التي خاطت لي الثوب بعينيها
لماذا لا يمر الثوب بالسجن
لماذا لا تخيطين لنا أثوابنا الأخرى
تمدين المناديل التي تمسح حزني
ولم الرعب الذي حولني شعراً
على جدران سجني
لا يحيل الشجر الشوكي في أحداقك التعبى
عصافير تغني .
آه يا هاربة العينين يا العرس الذي يبكي
أنا منك كلام طالع كالبرق من ليل الأساطير
وأنت وردة العمر التي تطلع مني
فلماذا يهرب الحزن إلى خديك يا زهرة حزني
ولماذا ... ؟
(وطن يلبس قبل النوم تاريخاً
وبعد النوم تاريخاً ويستيقظ بعد
الموعد المضروب لا يعرف باباً للدخول
وطني هذا أم الدهشة في خارطة
البحر استوت رملاً ، لماذا ،
وطن يلبس عنوان السلاطين وسروال الملوك
وطني هذا أم الثورة صارت نهراً للدم
هذا وطن لا يخجل الآن من الألوان
والصورة بالأسود والأبيض
هل يذكر ؟ هل تختلط الألوان
في عين بلادي ، هل أقول ؟
وطني الآن بلا نافذة
يدخل السواح من باب على السوق
يبيعون بلادي
وأنا منفلت أبتكر الأطفال والشعر
بلادي تخلع الأستار في الليل
كما قال صديقي
وصديقي كان لا يخجل من عورات
هذا الوطن الواقف في الحلق
لماذا تخجلون ؟
وطن أتخمه الجوع فهل تأخذه الغفوة
وطني هذا أم الغربة أم قائمة البحر
أم الغاب أم القافلة الغاربة الآن
أم الأم التي تنسج ثوباً للسجون ،
والتي تدخل في وجه بلادي في المساء
تخرج الآن مع الحلم ،
وهذا وطني هذي بلادي هذه أمي
لا أدري حدود الوطن الأم البلاد) .
لك يا هاربة العينين والجرح الذي
يرقص في الحزن أغاني الجديدة
أنت في ذاكرة التاريخ ورد عاصف يأتي
وفي السجن قصيدة

. قاسم الحداد